

Distr.: General
16 May 2012
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٢

من ٢٥ حتى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، جنيف

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

الرقابة والمراجعة الداخلية للحسابات

اقترح من أجل تحقيق الشفافية الكاملة في الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

موجز

يلتزم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالشفافية على المستوى التنظيمي. فالمنظمات الثلاث هذه تشترك في هدف الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات عن طريق نشر هذه التقارير في مواقعها الخاصة بها على الشبكة، مع ملاحظة أنه قد يتعين حماية السرية في ظروف معينة. وتقترح هذه المنظمات سلسلة من التدابير التي تؤدي، في حال إقرارها من قبل المجلس التنفيذي، إلى الكشف العام عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات حتى نهاية عام ٢٠١٢. وفي سبيل الكشف الكامل عن التقارير، تضمن المنظمات ما يلي (أ) بقاء تقارير المراجعة الداخلية للحسابات أداة رئيسية لإحاطة الإدارة العليا علماً كي يتسنى لها اتخاذ القرارات؛ (ب) والتزام الحذر اللازم، ولتحقيق هذا الغرض تُعزز القدرة على ضمان الجودة وعمليات متابعة التوصيات في مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات، حسب الاقتضاء، وذلك لضمان نزاهة وجودة المعلومات المكشوف عنها؛ (ج) ووجود ضمانات فعالة للحفاظ على السرية في أية معلومات تعتبر حساسة بوجه خاص.



الرجاء إعادة استعمال الورق

220512 220512 12-34299X (A)



عناصر القرار

قد يود المجلس التنفيذي القيام بما يلي: (أ) دعم التزام كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالشفافية على المستوى التنظيمي؛ (ب) وإقرار الخطوات المقترحة في سبيل الكشف الكامل عن تقارير مراجعة الحسابات حتى نهاية عام ٢٠١٢؛ (ج) وإقرار الضمانات المقترحة؛ (د) والإعراب عن دعمه لتعزيز القدرة على ضمان الجودة، وحسب الاقتضاء، لعمليات متابعة التوصيات في مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات في كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ (هـ) والطلب من كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام ٢٠١٤، عن الخبرات المكتسبة من الكشف العام عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

معلومات أساسية

١ - يلتزم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالشفافية على المستوى التنظيمي. وبين مختلف التدابير والمبادرات المؤدية إلى زيادة الشفافية، يعتبر الكشف العام عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات ذا أهمية بالغة: إذ سيتوفر للبلدان المضيفة، والبلدان المساهمة، وغيرها من الجهات المانحة مزيد من الضمانات وإطلاع أفضل على كيفية استخدام الموارد لتحقيق الأهداف المنشودة. وفي هذا الصدد، تشترك المنظمات الثلاث في هدف الكشف عن تقاريرها عن المراجعة الداخلية للحسابات عن طريق نشر هذه التقارير في مواقعها الخاصة بها على الشبكة، مع ملاحظة أنه قد يتعين حماية السرية في ظروف معينة.

٢ - واستناداً إلى مشاورات غير رسمية مع المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٢، تقدم هذه المنظمات الخطة الحالية من أجل تحقيق الشفافية الكاملة في الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات وتلتزم الموافقة من المجلس على تنفيذ الخطوات المحددة في الخطة. وفي حين أن الخطوات التي تتخذها المنظمات الثلاث قد تكون متباينة، الأمر الذي يتوقف على بيئة مراجعة الحسابات، والحافظات البرنامجية، وأصحاب المصلحة، فهي تشترك جميعها في الهدف المشترك المتمثل في تحقيق الكشف العام الكامل في نهاية العملية.

أولاً - العملية

٣ - قامت المنظمات الثلاث بالتشاور، حسب الاقتضاء، مع لجائها الاستشارية لمراجعة الحسابات، ومراعاة المناقشات التي دارت والتطورات التي حصلت في الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٤ - وفي سبيل الكشف العام الكامل، تلتزم المنظمات الثلاث بضمان ما يلي:

(أ) بقاء تقارير المراجعة الداخلية للحسابات أداة رئيسية للإطلاع واتخاذ القرارات بالنسبة للإدارة العليا؛

(ب) والتزام الحذر اللازم، وتحقيقاً لهذا الغرض تُعزَّز قدرات ضمان الجودة وعمليات متابعة التوصيات في مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات، حسب الاقتضاء، وذلك لضمان نزاهة وجودة المعلومات المكشوف عنها؛

(ج) ووجود ضمانات فعالة للحفاظ على السرية في أي معلومات تُعتبر حساسة بوجه خاص.

ثانياً - الخطوات

٥ - في سبيل تحقيق الكشف الكامل، اتخذت المنظمات الثلاث الخطوات التالية، أو ترمع اتخاذها:

(أ) ما برحت المنظمات الثلاث تنشر في مواقعها العامة على الشبكة منذ مطلع عام ٢٠١٢ قائمة بجميع تقارير مراجعة الحسابات الداخلية الصادرة:

١' برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
http://www.undp.org/content/undp/en/home/operations/accountability/audit/internal_audits.htm

٢' صندوق الأمم المتحدة للسكان:
<http://www.unfpa.org/public/home/about/oversight/pid/4866>

٣' مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:
<http://www.unops.org/english/whoweare/Accountability/Pages/Disclosure-of-Audit-Reports.aspx>

ونتيجة لذلك، فإن ما تم مراجعته من حسابات - وما هي تقارير مراجعة الحسابات التي يمكن إتاحتها بموجب إجراءات الكشف السرية التي اعتمدها المجلس التنفيذي هو الآن معروف لدى الجميع. ويمكن للدول الأعضاء استخدام هذه المعلومات كي تقرر ما هي التقارير التي ترغب في طلب الحصول عليها بشكل سري، إما في الموقع أو من خلال النظام المأمون للحصول على المعلومات عن بُعد؛

(ب) أنشأت المنظمات الثلاث جميعها نظم مأمونة تستند إلى الشبكة من أجل الوصول عن بُعد إلى تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. فبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استخدم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل بالفعل مرفق الوصول عن بُعد بشكل واسع، أما بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فقد استخدمت ثلاث دول أعضاء مرفق الوصول عن بُعد في عام ٢٠١١. وأما بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فحتى كتابة هذه السطور لم يقدم أي طلب من أجل استخدام مرفق الوصول عن بُعد.

(ج) لتيسير الحصول على نتائج مراجعة الحسابات عند الإعداد للكشف الكامل، اتخذت المنظمات الخطوتين المؤقتتين التاليتين:

١' أتاح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في موقعه على الشبكة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات بشأن العمليات والمجالات المواضيعية؛

٢' أتاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول الأعضاء الملخصات التنفيذية عن تقارير مراجعة حسابات المشاريع في موقع على الشبكة محمي بكلمة سر. وقد أُخذت هذه الخطوة إثر اتخاذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٣/٢١١ الذي يأذن فيه للمنظمات، بناءً على طلب إحدى الدول الأعضاء أو الجهات الحكومية الدولية المانحة أو الصندوق العالمي، بتقديم الملخصات التنفيذية عن التقارير التي تشمل المراجعة الداخلية لحسابات المشاريع وذلك دون الحاجة إلى القيام بعملية كشف رسمية. ويُعتبر طلب إحدى الدول كلمة السر طلباً من أجل الوصول إلكترونياً إلى الملخصات التنفيذية المتاحة.

(د) رهناً بموافقة المجلس التنفيذي، ترمع المنظمات إتاحة الملخصات التنفيذية عن جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات في مواقعها العامة على الشبكة. وهذا سيزيد من الشفافية عن طريق السماح للجمهور العام بالحصول على النتائج الإجمالية والحقائق الرئيسية في جميع عمليات المراجعة الداخلية للحسابات على مستوى يمكن استيعابه بسهولة من قبل القارئ المعني ودون الدخول في تفاصيل تقنية. ولما كانت المعلومات الواردة في الملخصات التنفيذية ذات طابع عام أكثر منه محدد، فإن السرية ليست بذات شأن. وفي الحالات الاستثنائية التي قد يتضمن فيها الموجز التنفيذي معلومات حساسة بوجه خاص، يتم تنقيحه حسب تقدير مدير المراجعة الداخلية للحسابات^(١). ويمكن تطبيق هذه الخطوة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٢ كما تطبق في التقارير التي تصدر بعد ذلك.

(هـ) كذلك رهناً بالموافقة من قبل المجلس التنفيذي، ترمع المنظمات إتاحة جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة بعد تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في مواقعها العامة الخاصة بها على الشبكة. وهذا ما سيفضي إلى كشف عام كامل حتى نهاية عام ٢٠١٢.

(١) وهو السلطة العليا التي توقع على تقارير المراجعة الداخلية للحسابات (قد تتباين الألقاب حسب المنظمة).

ثالثاً - الضمانات والتزام الحذر اللازم

٦ - كي تكون تقارير المراجعة الداخلية للحسابات بمثابة أداة إدارية في ذات الوقت الذي تحيط به الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة والجمهور بشكل عام علماً وتقدم صورة دقيقة متوازنة، سيُتخذ عدد من الخطوات لضمان الحذر اللازم في مختلف مراحل عملية مراجعة الحسابات، كما سيتم وضع ضمانات لمعالجة أي معلومات حساسة قبل الكشف عنها.

(أ) يطبّق الكشف الكامل بمجرد توفر جميع الضمانات وخطوات الحذر اللازمة، ولا يطبّق إلا على التقارير التي تصدر بعد ذلك. ولن يكون هناك كشف بأثر رجعي؛

(ب) لضمان الحد الأقصى من الوضوح، سيخصص مزيد من الوقت من أجل بحث مشاريع تقارير المراجعة الداخلية داخل المنظمات كي يتسنى إدخال التصويبات المتعلقة بالوقائع؛ وتوضع نتائج مراجعة الحسابات في إطارها الصحيح، وتوضح المسائل التي لم يبت فيها؛ ويتم الإبلاغ عن وجهات النظر المخالفة؛ وتشرك الإدارة العليا في بحث أي مجالات تثير الجدل. كما سيخصص الوقت الكافي لآلية الحوار هذه؛

(ج) لضمان الدقة والجودة في الشكل والمضمون معاً، تخضع جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، وإن لم تكن موجودة بالفعل، لخطوة ضمان الجودة داخلياً، وذلك بشكل مستقل عن القيام بوظيفة مراجعة الحسابات أو الإشراف عليها. وهذا قد يتطلب تعزيز القدرة على ضمان الجودة في مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات؛

(د) قبل إدخال تقرير المراجعة الداخلية للحسابات في الموقع العام على الشبكة، يتم استعراض التقرير من قبل مدير المراجعة الداخلية للحسابات وذلك لضمان عدم احتوائه على معلومات تعتبر حساسة بوجه خاص. وإذا ما اعتبر أنه يحتوي على معلومات حساسة بوجه خاص^(٢)، يتم تنقيحه بالقدر اللازم. وفي الحالات الاستثنائية التي قد لا يكون فيها من

(٢) تنص سياسة الرقابة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2008/16/Rev.1)، التي أقرها المجلس التنفيذي في مقره ٣٧/٢٠٠٨، على إمكانية التنقيح في حالات معينة، "تتعلق فيها بعض المعلومات التي تعتبر حساسة بوجه خاص بأطراف ثالثة أو ببلد أو حكومة أو إدارة؛ أو يمكن أن تمس إجراء متوقعاً؛ أو في الحالات التي يحتمل فيها أن يعرّض هذا سلامة أو أمن أي فرد للخطر، أو ينتهك حقوقه أو حقوقها، أو ينتهك حرمة حياته أو حياتها الخاصة". أما سياسة الرقابة لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2008/14)، التي أقرها المجلس التنفيذي في مقره ٣٧/٢٠٠٨، فتتص على جواز تعديل نص التقرير، "عندما لا يكون من المناسب الحصول على التقرير لأسباب تتعلق بالسرية الصارمة". أما إطار المساءلة لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2008/55)، الذي أقره المجلس التنفيذي في مقره ٣٧/٢٠٠٨، فينص على جواز تنقيح التقرير "عندما يعتبر لأسباب معقولة أن الحصول على التقرير غير مناسب بسبب خطر انتهاك الحقوق المتعلقة بالإجراءات القانونية اللازمة أو أنه يعرّض للخطر سلامة وأمن الأفراد الذين لهم علاقة بالتحقيقات التي يجريها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات أو غيره من المكاتب المختصة".

المناسب القيام بالتنقيح، يمكن حجز التقرير، وذلك حسب تقدير مدير المراجعة الداخلية للحسابات؛

(هـ) تُنشر تقارير المراجعة الداخلية للحسابات في الموقع العام على الشبكة خلال شهر واحد بعد تقديمها إلى الرئيس التنفيذي للمنظمة المعنية. وبذا تتاح الفرصة للإدارة العليا لإدخال أي تصويبات ضرورية وتكون على استعداد كامل للاستفسارات التي قد توجّه إلى المنظمة بمجرد وجود التقرير في حيز الشبكة العام؛

(و) قبل نشر التقرير، يمنح الوقت الكافي للحكومة المعنية، إن وُجدت، لاستعراضه ولفت نظر مدير المراجعة الداخلية للحسابات إلى أية مسائل تتعلق بالسرية؛

(ز) تقوم مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات مع كل تقرير بنشر واستكمال حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مراجعة الحسابات بشكل دوري، وذلك بعد التحقق من صحتها. وسيكون هذا أمراً جوهرياً بالنظر إلى أن تقارير مراجعة الحسابات إنما هي "صورة سريعة" تؤخذ في لحظة معينة من الزمن. ومع مرور الوقت، لا تعود الصورة المعطاة دقيقة وعادلة إن لم تتجلى فيها التصويبات المدخلة في وقت لاحق بعد المراجعة. ونشر هذه المعلومات سيتيح للقارئ المعني رصد التقدم المحرز في معالجة المسائل التي تم تحديدها في تقرير مراجعة الحسابات. كما ستمثل هذه المعلومات مؤشراً متاحاً للجميع على تجاوز المنظمة مع نتائج مراجعة الحسابات وتوصياتها. وتقوم المنظمات، حسب الاقتضاء، بتعزيز قدرة مكاتبها للمراجعة الداخلية للحسابات على تقديم مثل هذه المعلومات؛

(ح) قد يستدعي نشر تقارير المراجعة الداخلية للحسابات استفسارات وأسئلة من وسائل الإعلام ومن أصحاب المصلحة الآخرين. ولضمان فهم نتائج مراجعة الحسابات بشكل صحيح ووضعها في إطارها الصحيح، ستسهم مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات في عمليات الرد، فتقدم توضيحات وإيضاحات ذات صلة حيث يلزم. كما ستضمن المنظمات أن يكون لدى مكاتبها للمراجعة الداخلية للحسابات القدرة على الرد على الطلبات؛

٧ - ورهناً بموافقة المجلس التنفيذي، يعرب كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن ثقته بإمكانية تحقيق الكشف الكامل حتى نهاية عام ٢٠١٢، بما في ذلك الضمانات وخطوات التزام الحذر المذكورة أعلاه.